

الفرق بين (هِنْ) التبعيضية

و (هِنْ) التبيينية

• تأليف : أحمد بن سليمان بن كمال باشا •

• تحقيق د. محمد حسين أبو الفتوح •

المقدمة :

(مِنْ) حرف من حروف الجر ، ولكل حرف مِنْ حروف الجر معنى يطلبه ويستفاد من قرينة في الكلام .



وتأتي (مِنْ) لمعانٍ كثيرة ، قال النحاة عنها : أهم المعاني لـ (مِنْ) ابتداء الغاية ، فقد قال الميرد في كتابه المقضب : (مِنْ) وأصلها ابتداء الغاية ، ولكونها في التبعيض راجع إلى هذا) . وقد تكون هذه العبارة غير صحيحة ويمكن إثبات ذلك عن طريق إحصاء (مِنْ) في القرآن وبيان معانيها فإني أرى أن الأصل فيها التبعيض ، حتى في حال كونها مزيدة في سياق النفي ، ولذلك يقول علماء اللغة عنها : إنها زيدت للتوكيد وهذا في مثل قوله تعالى ﴿ ما ترى في خلق الرحمن من تفاوت فارجع البصر هل ترى من فطور ﴾ . فطريق إفادتها التوكيد مع هذه النكرة التي أفادت العموم بنفسها أن (مِنْ) معناها التبعيض ، فإذا سُلِّط النفي على معنى التبعيض المستفاد من (مِنْ) انتفت البهضية ومن هنا جاء معنى التوكيد .

وتكررت (مِنْ) في القرآن الكريم كله في (٣٢٢١) ثلاثة آلاف ومائتين وواحد وعشرين موضعاً . فإذا قمنا بعملية إحصاء (مِنْ) في القرآن الكريم وبيان مرات تكرارها في كل معنى من معانيها سوف نجد أن تكرارها في معنى التبعيض أكثر من غيرها ويكاد يكون هو الأصل في معانيها .

وإني إذ أدعو إلى هذا أقدم أولاً معنى (مِنْ) التبعيضية في القرآن الكريم من خلال رسالة في (الفرق بين (مِنْ) التبعيضية و (مِنْ) التبيينية لأحمد بن سليمان بن كمال باشا) .
• التعريف بابن كمال باشا .

هو أحمد بن سليمان ، شمس الدين ، المعروف بابن كمال باشا زادة ، شيخ الإسلام ، رومى وحضى المذهب^(١) ..

أسرته : كان جده كمال باشا زادة من أمراء الدولة العثمانية فنشأ ابن كمال في حجر العز والدلال ..

موطن ولادته : وُلد أحمد بن سليمان بن كمال باشا في أدرنة^(٢) ولم أجد في المراجع ما يشير إلى تاريخ ولادته ..

وفاته : توفي سنة ٩٤٠ هـ أربعين وتسعمائة هجرية في دار السلطنة القسطنطينية ، حيث كان مفتياً فيها إلى أن توفي^(٣) .. وقيل : إنه توفي سنة ٩٤٢ هـ الثتين وأربعين وتسعمائة هجرية^(٤) ولكن أكثر المراجع اتفقت على أن وفاته في سنة ٩٤٠ هـ ..

أخلاقه ومكانته العلمية : كان صاحب أخلاق حميدة وأدب تام وعقل وافر ، قيل عنه : إنه الإمام العالم العلامة الرحلة الفهامة ، أوجد أهل عصره وجمال أهل مصره ، لم تر العيون من جمع كاله وفضله ، جعله الكفوي من أصحاب الترجيح من المقلدين القادرين على تفضيل بعض الروايات على بعض^(٥) ..

سبب انصرافه إلى العلم وانشغاله به : السبب في اشتغاله بالعلم أنه رأى مرة عند إبراهيم باشا ابن خليل وزير السلطان الفخاهد ، بايزيد خان شخصاً رث الهيئة خلق الثياب ، جاء وجلس فوق بعض الأمراء الكبار المتقدمين في الدولة ، فاستغرب ذلك وسأل عن السبب فيه !

فقبل له : هذا رجل من أهل العلم . يقال له : المولى لطفي ، فقال ابن كمال : أبلغ

العلم بصاحبه هذه المترلة ، فقبل له : وأزيد ، فانقطع ابن كمال من ذلك الحين إلى العلم ، إلى أن مفر وصار إماماً في كل فن^(١) ..

وأضيف إلى ذلك استعدادة الذهني والنفسى وميله الشديد إلى القراءة والتحصيل ، ورغبته في أن يرتخ مكانة أسرته في مجتمعه بين الملوك والولاة على أساس العلم بجانب الجاه والسلطان لما رآه من مترلة العلماء في عصره بين الملوك والأمرء ..

شيوخه : ١ - المولى لطفي الرومي التوقاني .. ٢ - خطيب زادة .. ٣ - معروف زادة .. ٤ - المولى مصلح الدين القسطلاني^(٢) ..

ثقافته : قرأ مباني العلوم في أوائل شبابه ، وله يد ضولى في الإنشاء والنظم بالفارسية والتركية وصنف كتاباً بالفارسية على متوال كتاب كلستان وسماه بنكارستان ، وهو محاضرات في الأدب من كتب الأدب مثل كتاب العقد الفريد وعيون الأخبار وكان بارعاً في العلوم قلما يوجد من إلا وله فيه مصنف أو مصنفات ..

مصنفاته : صف مصنفات كثيرة في مختلف العلوم أذكر بعضها على سبيل المثال :

أولاً : في التفسير :

١ - تفسير القرآن العزيز (مخطوط) مكتبة سُرّاي طبقو زادة (استانبول برقم عام ٨٩٧٧) ..

٢ - حواش على أوائل تفسير البيضاوي (مخطوط) مكتبة سُرّاي طبقو زادة ، (استانبول) ..

٣ - الكلام على البسملة والحمدلة (مخطوط) مكتبة سُرّاي طبقو زادة (استانبول) ..

ثانياً : في الحديث :

١ - شرح الجامع الصحيح للبخاري (مخطوط) مكتبة سُرّاي طبقو زادة (استانبول) ..

٢ - شرح حديث الأربعين (مخطوط) مكتبة سُرّاي طبقو زادة (استانبول) ..

٣ - شرح مصابيح السنة للبيهقي (مخطوط) مكتبة سُرّاي طبقو زادة (استانبول) ..

ان الجليل لم يكن له يسوع بل المنقذ من الذنوب
 هو ما بينه وبين مجاده من الذنوب وذلك
 في اداة التبصير كيف قال في
 تفسير سورة نوح بعض ذويكم وهو ما
 سبق فان الاسلام كما فلا يؤخذكم به
 الاخره حيث اخذكم الاسلام عاماتكم
 للذنوب فانظرب في توجيه البصيرة
 لي ان اعتبره بالنسبة الى جميع ما كان قبل
 الاسلام وبعده من جنس الذنوب وفصل
 في مجزئة خطاب الكفرة وهذه المؤمنين
 جميع القرآن تفرد بين الخطابين وقال
 ايضا وفي في تفسير سورة ابراهيم
 لعل المعنى فيه ان المغفرة حيث جاءت
 خطاب الكفار مرتبة على الايمان و
 حيث جاءت في خطاب المؤمنين
 مشفوعة بالطاعة والتجنب عن المعاصي
 فوذلك فيتنول الخروج عن المظالم

فلا يفرحني خليك ان اسفرته المذكورة انما
 تتم ان لو لم يكن الخطاب لكفرة على العموم
 وقد جاء كذلك في قوله في سورة الانزال
 قل للذين كفروا ان ختموا اسفركم ما ذلك
 وقال الكلي كتب وضي قاتل حرة رز و
 احيا به من شجرة انا من وقد سمعنا كثرنا
 والذين لا يدعون من لدنا آخرة الايات
 وقد فعلت كل ذلك فزلت الا من تاب
 وامن وعلى صالحا جعلت اليهم فقا لوالا
 فومر ان لا يعمل صالحا في رواية فعلا
 الوحي صنفه شر وشديد لعل لا اقدر عليه
 فزلت ان لعل لا يفرح ان يشرك به ويغفر
 ما دون ذلك لمن يشاء فعلا لوالا في ازل
 يكون من اهل المشية فزلت ان لعل لا يفرح
 الذنوب جميعا فاقبلوا مسلمين و
 قال الامام البيضاوي وتعبه باقوة
 خلاف اقلهم ويدل على الملائكة فيما عدل

قوله ان لعل لا يفرح ان يشرك
 في التليل بقوله انه هو الغفور
 ارحيم على الجاهل
 واكدت
 على انهم

ثالثاً : في التاريخ :

- ١ - طبقات الفقهاء (مخطوط) مكتبة سُراي طَبَقُو زادة (استانبول) ..
- ٢ - طبقات المتقدمين (مخطوط) مكتبة سُراي طَبَقُو زادة (استانبول) ..

رابعاً : في الأصول :

- ١ - تعليقة على أوائل التلويح للتننازلي (طبع) .
- ٢ - تغير التنقيح على تنقيح الأصول (طبع) .

خامساً : في اللغة :

له عدة رسائل في اللغة ، قيل : إنها تزيد على ثلاثمائة رسالة في اللغة ، والذي طبع في اللغة منها زهاء أربعين رسالة ، منها :

(الكلمات المعربة ، كاد في أصل الوضع ، والتوسع في اللغة ، وفي تحقيق التغليب ، وفي أن التوسع شائع ، وفي تحقيق المشكلة ، وفي رفع ما يتعلق بالضمائر من الأوهام^(٨)) ..) .

من معاصريه : من معاصريه ، جلال الدين السيوطي ، واختلف العلماء في أيهما أدق نظراً ، قال عنه صاحب الفوائد البهية : كان في كثرة التأليف وسعة الاطلاع في الديار الرومية كجلال الدين السيوطي في الديار المصرية ، وعندي أنه أدق نظراً من السيوطي وأحسن فهماً .

ولكن صاحب الفوائد استدرك قائلاً : وهو وإن كان مساوياً للسيوطي في سعة الاطلاع في الأدب والأصول ولكن لا يساويه في فنون الحديث ، فالسيوطي أوسع نظراً وأدق فكراً في هذه الفنون منه بل من جميع معاصريه^(٩) ..

المناصب التي شغلها :

- ١ - تولى التدريس والقضاء بمدينة أدرنة وولاية الأناضول ..
- ٢ - تولى أخيراً القضاء في القسطنطينية وصار بها مفتياً إلى أن توفي ..

تاريخ دخوله مصر :

كان ابن كمال باشا قاضياً بالعسكر في ولاية الأناضول ، ولما انته سليم الأول إلى الشام سنة ٩٢٢ هـ صحبه ابن كمال باشا ..

وفي الثامن من محرم سنة ٩٢٣ هـ دخل السلطان سليم القاهرة لتخليصها من الجراكسة وبصحبته ابن كمال ، وهناك التقى بعلماء مصر ولقي منهم حفاوة وتكريماً ، وتناظروا وتباحثوا معه .^(١٠)

١ - واحدة مطبوعة ، بدون تحقيق ضمن عدة رسائل لابن كمال باشا في كتاب برقم $\frac{210}{8}$ بالمكتبة المركزية بجامعة الملك سعود بالرياض، نشره أحمد جودت، مؤرخ تركي وصاحب جريدة إقدام بالآستانة ، طبعه في مطبعة إقدام بدار الخلافة العلية سنة ١٣١٦ هـ ، وقد جعلت هذه النسخة هي الأصل لطبعها ، ورمزت لها بالرقم (١) ..

٢ - ثلاث نسخ من جامعة الملك سعود ، المكتبة المركزية ، قسم المخطوطات ، الأولى ، كاملة بعنوان : « رسالة في تفسير (من) التبعية » للمولى الشهير بـ ابن كمال باشا ، وهي برقم ٨/٢٣٨ وصفحاتها أربع ، الصفحات الثلاث الأولى ، كل منها ٢١ سطراً والرابعة عشرون سطراً .. وفي نهايتها تاريخ الانتهاء من نسخها بالعبرة الآتية : (تمت الرسالة بعون الله وفرغ منه في آخر شهر رجب سنة ٩٥٩ هـ) ورمزت لها بالرقم (٢) ..

الثانية ، كاملة أيضاً ، وبدون عنوان ، ضمن مجموعة برقم ١٦٦٨ وكلها منسوبة إلى ابن كمال باشا ، وصفحاتها اثنا عشرة صفحة ، الصفحة الأولى بها خمسة عشر سطراً ، وباقي الصفحات كل منها سبعة عشر سطراً والسطر الأول من الصفحة الخامسة والسادسة غير واضح ، وفي نهايتها عبارة (والحمد لله على التمام) .

والثالثة ، ناقصة ، ورقة واحدة عدد أسطرها ٢١ ، وبمعنوان : (رسالة تتعلق بـ (من) التبعية لابن كمال باشا زادة .. وهي برقم ٤٧٦٩ ضمن مجموعة لابن كمال باشا ، ولم يذكر اسم الناسخ في هذه النسخ الثلاث ، وقد رمزت لهذه النسخة بالرقم (٤) ..

٣ - أربع نسخ من المكتبة العربية للمخطوطات النادرة بجامعة برنستون بأمريكا ، وهي كالآتي :

الأولى ، برقم ٢٩٠٤ ، وهي أربع صفحات ، الصفحة الأولى ٢١ سطراً .. والثانية والثالثة كل منهما ٢٣ سطراً ، والرابعة ٢٤ سطراً .. والعنوان فيها غير واضح ، والصفحة الثانية بها طمس خطيف وفي نهايتها عبارة (قد تم : الرسالة التبعية لابن كمال باشا .. رحمه الله رحمة واسعة) ورمزت لها بالرقم (٥) ..

الثانية ، برقم ٨٣٢ وهي ست صفحات واضحة ، بالصفحة الأولى عشرون سطراً وفي كل من الثانية والثالثة والرابعة والخامسة ٢١ سطراً .. أما السادسة ففيها أربعة عشر سطراً ، وعنوانها : هذه رسالة في التبعية لابن كمال باشا ، ورمزت لها بالرقم (٦) ..

الثالثة ، برقم ١٠٢٨ وهي ست صفحات ، بالصفحة الأولى أربعة عشر سطراً ، وفي كل من الثانية والثالثة والرابعة والخامسة واحد وعشرون سطراً ، أما الصفحة السادسة ففيها ثمانية عشر سطراً ، وبها هامش لا يخص الرسالة وإنما يخص رسالة قبلها خاصة بالأحكام الفقهية ، وفي نهايتها : (تمت الرسالة التبعية بعون الله تبارك وتعالى ونوفيقه) ، وقد رمزت لها بالرقم (٧) ..

الرابعة ، برقم ٣٣٣٠ ، وبدون عنوان وبها خمس صفحات بالصفحة الأولى خمسة عشر سطراً وفي كل من الثانية والثالثة والرابعة ٢٣ ثلاثة وعشرون سطراً .. أما الخامسة فيها سبعة أسطر ، والعبارة في نهايتها (تمت الرسالة) وقد رمزت لها بالرقم (٨) ..

● التحقير ●

رسالة في الفرق بين « من » التبعية و « من » التبعية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة على نبيه ..

اعلم^(١) أن التبعية المختارة في (من) التبعية هي التبعية في الأجزاء لا التبعية في الأفراد على خلاف التكبير الذي يكون للتبعية على رُغم الفاضل الشريف ،^(٢) فإنَّ المختار فيه هي التبعية في الأفراد لا التبعية في الأجزاء وبه تفارق^(٣) « من » التبعية « من » التباينة على ما صرح به الرضي حيث قال^(٤) في شرح الكافية : وتعرفها أي (من)^(٥) التباينة بأن يكون قبل (من) أو^(٦) بعدها متبهم يصلح أن يكون المجرور به « من » تفسيراً له ، ونقع^(٧) ذلك المجرور على ذلك المتبهم ، كما يقال مثلاً للرجس : إنه الأوثان والعشرين^(٨) إنها الدراهم ، في قولك عشرون من الدراهم^(٩) ، وللضمير في قولك : غر من قائل : إنه القائل ، بخلاف التبعية ، فإنَّ المجرور بها لا يطلق على ما هو مذكور قبلها أو بعدها ، لأنَّ ذلك المذكور بعض المجرور ، واسم الكل لا يقع على البعض ، فإذا قلت : عشرون من الدراهم ، فإنَّ أشرت بالدراهم إلى ذراهم مفعلة أكثر من عشرين ، فمن متبنة ، لأنَّ العشرين بعضها ، وإنَّ فصلت بالدراهم جنس الدراهم فهي متبنة بصحة^(١٠) إطلاق المجرور إلى^(١١) العشرين .. إلى هنا كلامه ..

وأما أن المُتَعَبِّرَ في التَّكْثِيرِ ^(٢٢) للتَّبَعِيزِ هو ^(٢٣) البَعْضِيَّةُ ^(٢٤) في الأفراد على خلاف ما في (من) التَّبَعِيزِيَّةِ ، فقد صرح به الفاضل الشريف في الخواشي التي علقها على شرح التلخيص وبنى عليه الرد على الشارح في : ^(٢٥) وكثليل ^(٢٦) المدة في قوله تعالى : ﴿ سَبَّحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا ﴾ ^(٢٧) ذكر ليلاً مع أن الإسرَاءَ لا يكون إلا بالليل ، للدلالة على تقليل المدة وأنه أسرى في بعض الليل ، حيث قال : الدلالة على البَعْضِيَّةِ مذكورة في الكتاب ، واعترض عليه بأنَّ البَعْضِيَّةَ المستفادة من التَّكْثِيرِ هي البَعْضِيَّةُ في الأفراد لا البَعْضِيَّةُ في الأجزاء ، فكيف يُستفاد من قوله : ليلاً : أن الإسرَاءَ كان في بعض من أجزاء ليلة ^(٢٨) فالصواب أن تنكيره لدفع ثوهم كَوْنُ الإسرَاءِ في ليل أو لإفادة تعظيمه ^(٢٩) .

وإنما قلنا : في زعمه لأنه خالف فيه الشيخ عبد القاهر ^(٣٠) فإنه قال في دلائل الإعجاز : إنَّ التَّكْثِيرَ في « حياة » في قوله تعالى : ^(٣١) ﴿ وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ ﴾ ، للدلالة على أن تلك الحياة بعض حياة المهموم ^(٣٢) بقتله ، والعلامة الزمخشري ^(٣٣) ، فإنه صرح في مواضع من الكتاب ^(٣٤) بأنه قد يُقصد بالتَّكْثِيرِ الدلالة على البَعْضِيَّةِ في الأجزاء منها ما ذكره في قوله تعالى : ﴿ سَبَّحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا ﴾ ..

ومنها ما ذكره في تلك السورة أيضاً حيث قال : فَإِنْ قُلْتَ ^(٣٥) هَلَّا عَرَفَ الزُّبُورَ ، كما عَرَفَ في قوله ^(٣٦) : ﴿ وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزُّبُورِ ﴾ ^(٣٧) قلت : يَجُوزُ أن يَكُونَ الزُّبُورُ ^(٣٨) وزبوراً ^(٣٩) كالعباس وعباس ، والفضل والحصل وأن يُريد ^(٤٠) : وَأَيْنَا ذَاوُدَ بعض الزُّبُورِ وهي الكتب ، وأن يريد ما ذكر فيه رسول الله - ﷺ - من الزُّبُورِ ^(٤١) ، فسَمِيَ ذلك زبوراً لأنه بعض الزُّبُورِ كما سُمِّيَ بعض القرآن قرآناً ^(٤٢) ..

ومنها ما ذكره في سورة الحجرات ^(٤٣) وتنكير القوم والنساء ، يحتمل معنيين ^(٤٤) ، أن يُراد : لا يسخر بعض ^(٤٥) المؤمنين والمؤمنات من بعض ، وأن يُقصد إفادة الشيوخ ^(٤٦) وأن يصير كل جماعة منهم منية عن السخرية .. ^(٤٧)

وخالف المعقول أيضاً ^(٤٨) ، لأن معنى التَّكْثِيرِ في الأصل التقليل واستعماله في التبعض باعتبار تضمينه التقليل ولا اختصاص ^(٤٩) لهذا ^(٥٠) الاعتبار بأحد وجهي البَعْضِيَّةِ .. ^(٥١)

ثم اعلم أنَّ البَعْضِيَّةَ التي تدل ^(٥٢) عليها « من » التبعية هي البَعْضِيَّةُ المجردةُ المنافية للكلية لا البَعْضِيَّةُ التي تنظم ما في ^(٥٣) ضمن الكلية ، يرشدك إلى هذا أنه قال صاحب

الكشاف في تفسير قوله تعالى : ﴿ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ ﴾^(٥٥) : « وأدخل » مِنْ « التبعية صيانة لهم وكفًا عن الإسراف والتبذير المنهي عنه^(٥٦) ولم يتكرر عليه أحد من الشاطرين فيه .. ومضى ما ذكره على أَنَّ مدلول « مِنْ » التبعية هو^(٥٧) البعية المنردة عن الكلية وأيضاً يرشد^(٥٨) إليه زيادة^(٥٩) « مِنْ » التبعية في قوله تعالى : ﴿ وآمنوا به ﴾^(٦٠) يُلَفِّزُ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ^(٦١) ﴿ فإِنَّهُ لو كانت دلالتها على مطلق البعية الشاملة لَمَا فِي ضِمْنِ الْكَلِمَةِ لِنَافِعِ تِلْكَ الزِّيَادَةِ وَفَاتِ الدَّلَالَةِ عَلَى أَنَّ الْمَغْفُورَ بِالْإِيمَانِ بَعْضُ الذُّنُوبِ لَا كُلُّهُ ..

قال الإمام البيضاوي في تفسيره بعض ذنوبكم ، وهو ما يكون عن^(٦٢)خالص حق الله تعالى ، فَإِنَّ الْمَظَالِمَ لَا تُغْفَرُ بِالْإِيمَانِ ،^(٦٣) بل نقول : لو كان مدلول « مِنْ » المذكورة البعية الشاملة لما فِي ضِمْنِ الْكَلِمَةِ الْمُجْتَمِعَةِ مَعَهَا لَمَا لِحَقَّقَ الْفَرْقَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ « مِنْ » الْبَيَانِيَةِ مِنْ جِهَةِ الْحُكْمِ . ولما تيسر^(٦٤) تمحيص الخلاف بين الإمام^(٦٥) وصاحبه^(٦٦) فيما إذا قال : طَلَّقِي نَفْسَكَ مِنْ ثَلَاثٍ مَا شِئْتَ ، بناءً على أَنَّ « مِنْ » للتبعية عنده والبيان عندهما ، قال في الهداية^(٦٧) : وَإِنْ قَالَ هَا طَلَّقِي نَفْسَكَ مِنْ ثَلَاثٍ مَا شِئْتَ فَلَهَا أَنْ تُطَلَّقَ نَفْسُهَا وَاحِدَةً وَثْنِينَ وَلَا تُطَلَّقَ ثَلَاثًا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ..

وقالا : تُطَلَّقُ ثَلَاثًا إِنْ شَاءْتَ : لِأَنَّ كَلِمَةَ « مَا » مُحْكَمَةٌ فِي التَّعْيِيمِ ، وَكَلِمَةُ « مِنْ » قَدْ تَسْتَعْمَلُ لِلتَّمْيِيزِ فَيَحْمَلُ عَلَى تَمْيِيزِ الْجِنْسِ ، وَلَأَنِّي حَنِيفَةٌ أَنَّ كَلِمَةَ (مِنْ) حَقِيقَةٌ فِي التَّبْيِيعِ ، وَ (مَا) لِلتَّعْيِيمِ ، فَيَعْمَلُ بَعْدَهَا^(٦٨) انتهى ..

ولا عفاة في أَنَّ بِنَاءَ الْجَوَابِ الْمَذْكُورِ عَلَى كَوْنِ « مِنْ » لِلتَّبْيِيعِ إِثْمًا يَصِحُّ إِذَا كَانَ مَدْلُولُهَا الْبُعْيَةُ الْمُنْرَدَةُ عَنِ الْكَلِمَةِ الشَّافِيَةِ .

وبما عجباً لصاحب^(٦٩) التوضيح في تقرير^(٧٠) الخلافية المذكورة خِثُّ اسْتِذْلَالٍ عَلَى أُولَوِيَّةِ التَّبْيِيعِ بِتَقْيِينِهِ ، فَإِنَّ^(٧١) : التَّبْيِيعُ^(٧٢) مُتَقَيَّنٌ ، لِأَنَّ « مِنْ » إِذَا كَانَ لِلتَّبْيِيعِ فِظَاهَرٌ ، وَإِنْ كَانَ لِلْبَيَانِ فَالْبَعْضُ مَرَادٌ ، فَإِزَادَةُ الْبَعْضِ مُتَقَيَّنَةٌ^(٧٣) ولم يَلْزَمْ أَنَّ الْبَعْضَ الْمَرَادُ قِطْعاً عَلَى تَقْدِيرِ^(٧٤) الْبَيَانِ ،^(٧٥) الْبَعْضُ الْعَامُّ لِمَا فِي ضِمْنِ الْكُلِّ لَا الْبَعْضُ الْخِصُّ ، الْمَرَادُ هَهُنَا ..

فبالتَّعْيِيلِ عَلَى التَّوَجُّهِ الْمَذْكُورِ لَا يَتِمُّ التَّقَرُّبُ بَلْ لَا انْتِطَاقَ بَيْنَ التَّعْلِيلِ وَالْمَعْلَلِ فَتَأْمَلُ .. ولقد أصاب الفاضل التفتازاني^(٧٦) حيث قال فيما علقه على التلويح مستدلاً على أَنَّ

التبعية التي تُدُلُّ عليها « من » ، هي التبعية المفردة الشافية للكلية لا التبعية التي هي أعم من أن تكون في ضمن الكل أو بدونه ،^(٧٦) لاتفاق الشافعية على ذلك حيث احتاجوا إلى التوفيق بين قوله تعالى : ﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ ﴾^(٧٧) وقوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعاً ﴾^(٧٨) .. بأن^(٧٩) قالوا : لا يتعد أن يغفر جميع الذنوب لقوم وبعضها لقوم ، أو بخطاب البعض لقوم نوح - عليه السلام - وخطاب الجميع لهذه الأمة ، ولم يذهب أحد^(٨٠) إلى أن التبعية لا ينال الكلية ..^(٨١)

و لم يُصِبْ الشريف الفاضل في ردِّه عليه قاتلاً : وفيه بحث إذ القاضيل الرضوي صرَّح بعدم المناقاة بينهما حيث قال :

ولو كان أيضاً خطاباً إلى أمة واحدة فغفران^(٨٢) بعض^(٨٣) الذنوب لا يناقض غفران كلها ،^(٨٤) بل عدم غفران بعضها يناقض غفران كلها ، لأن قول^(٨٥) الرضوي غير مرضي ، لما عرفت أن مدلول « من » : التبعية^(٨٦) المفردة المنافية للكلية ،^(٨٧) ففي قوله تعالى : ﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ ﴾ دلالة على عدم غفران بغفر الذنوب وتصريحه بغفر المناقاة بينهما لا يقدح الاحتجاج باتفاق السلف الثابت بإظهارهم الاحتجاج^(٨٨) إلى التوفيق المذكور ..

ثم^(٨٩) إن في تحريره قصوراً ، فإن عبارة أيضاً في قوله : ولو كان أيضاً خطاباً إلى أمة واحدة لم يصب محررها وكان حق التعبير أن يُقال وعلى تقدير أن يكون الخطاب إلى أمة واحدة ... إلخ ..

وكذا لم يُصِبْ صاحب^(٩٠) المقاليد في ردِّ ما نقله ابن الحاجب ، حيث قال : وحجة أبي الحسن^(٩١) أنه قد جاء : إن الله يغفر الذنوب جميعاً ، فلو لم يُحمل قوله تعالى : ﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ ﴾ ، على الزيادة لتُحْمَلْ على التبعية فيلزم التناقض ،^(٩٢) كذا قال ابن الحاجب ، وهو غير سديد ،^(٩٣) لأن الموجبة الجزئية من لوازم الموجبة الكلية ولا تناقض بين اللازم والملزوم ،^(٩٤) لأن متبأه أيضاً^(٩٥) الغفول عن أن مدلول « من » التبعية هي التبعية المفردة عن الكلية المنافية لها لا الشاملة^(٩٦) لما في ضمنها ..

واعلم أن الإختار عن مقبرة بعض الذنوب وزد في القرآن في مواضع ، منها قوله تعالى في سورة إبراهيم : ﴿ يَدْعُوَكُمْ لِغَيْرِ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ ﴾ ومنها قوله تعالى في سورة الأحقاف : ﴿ يَا قَوْمِ أَجِيبُوا دَعَايَ اللَّهِ وَآمِنُوا بِهِ يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ ﴾ ومنها قوله تعالى في سورة نوح

- عليه السلام - ﴿ يا قوم إني لكم نذير مبين أن اعبدوا الله واتقوه وأطيعون يغفر لكم من ذنوبكم ﴾ وما ورد في قوم نوح - عليه السلام - إنما هو هذا ..

وأما ما ذكر في سورة الأحقاف فقد وُزِدَ في الجن،^(١٠٧) وما ذكر في سورة إبراهيم فقد وُزِدَ في قوم نوح - عليه السلام - وعاد وثمود على ما أفصح عنه سياق القول المذكور ..

وإذا وقفت على هذا فقد عرفت أن قول النحويين : عَطَابُ الْبَعْضِ لقوم نوح - عليه السلام - وعَطَابُ^(١٠٨) الجميع^(١٠٩) لهذه الأمة مما لا وَجْهَ لَهُ ، لأنَّ مَبْنَاهُ على أَنَّ لَا يَكُونُ عَطَابُ الْبَعْضِ وَارِدًا^(١١٠) لِقَوْمٍ آخَرِينَ^(١١١) ، ولا صِحَّةٌ لذلك المبنى على ما وقفت عليه ..

والعجب أن الإمام البيضاوي مع تصريحه في^(١١٢) سورة إبراهيم وتفسير سورة الأحقاف بأنَّ المظالم لا تَجِبُهَا الْإِسْلَامُ والمَغْفُورُ بِهِ إِنَّمَا هُوَ مَا بَيْنَهُ تَعَالَى وَمَا بَيْنَ^(١١٣) عِبَادِهِ مِنَ الذُّنُوبِ ، ولذلك جِيءَ بِأَدَاةِ التَّبْعِيضِ ، كيف قال في تفسير سورة نوح - عليه السلام - بعضُ ذُنُوبِكُمْ ، وهو ما سبق ، فَإِنَّ الْإِسْلَامَ نَبِيٌّ ، فَلَا يُؤَاخِذُكُمْ بِهِ فِي الْآخِرَةِ حَيْثُ أَخَذَ مَا يَجِبُهُ الْإِسْلَامُ غَاثًا لَتَرْغِي الذُّنُوبَ ، فَاضْطَرَّ^(١١٤) فِي تَوْجِيهِ الْبَعْضِ إِلَى أَنَّ اعْتِبَارَهُ^(١١٥) بِالنِّسْبَةِ إِلَى جَمِيعِ مَا كَانَ قَبْلَ الْإِسْلَامِ وبعده من جنس الذنب ،^(١١٦) وقيل : جِيءَ بِهِ (مِنْ) فِي عَطَابِ الْكُفْرَةِ دُونَ الْمُؤْمِنِينَ فِي جَمِيعِ الْقُرْآنِ تَفَرُّقًا بَيْنَ الْخَطَايَا ..^(١١٧)

وقال البيضاوي في تفسير سورة إبراهيم : وَلَقَدْ لَعِنَ الْمَعْنَى فِيهِ أَنَّ الْمَغْفِرَةَ حَيْثُ جَاءَتْ فِي عَطَابِ الْكُفَّارِ مُرْتَبَةً عَلَى الْإِيمَانِ وَحَيْثُ جَاءَتْ فِي عَطَابِ الْمُؤْمِنِينَ مَشْفُوعَةً بِالطَّاعَةِ وَالتَّجَنُّبِ عَنِ الْمَعَاصِي وَغَوَى ذَلِكَ فَيَتَاوَلُ الْخُرُوجَ عَنِ الْمَظَالِمِ ..^(١١٨)

ولا يخفى^(١١٩) عليك أن الصِّفَةَ الْمَذْكُورَةَ ، إِنَّمَا يَسْمُ أَنْ لَوْ لَمْ يَجِءْ الْعَطَابُ عَلَى^(١٢٠) الْكُفْرَةِ عَلَى الْعَمُومِ ، وَقَدْ جَاءَ كَذَلِكَ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : فِي سُورَةِ الْأَنْفَالِ ﴿ .. قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ ﴾^(١٢١) .. وقال الكلبي^(١٢٢) : كَسِبَ وَخَشِيَ قَاتِلَ حِزْبٍ وَأَصْحَابِهِ - وَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - مِنْ مَكَّةَ ، إِنَّمَا نَدِمْنَا وَقَدْ سَمِعْنَاكَ تَقْرَأُ ، وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ ...^(١٢٣) الْآيَاتِ ،^(١٢٤) وَقَدْ لَعَنَّا كُلَّ ذَلِكَ ، فَزَلْتَ ، إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ،^(١٢٥) فَبِعَثِ الْيَوْمِ فَفَالُوا : لَأَنْتَ أَنْ لَا نَعْمَلُ صَالِحًا ، وَبِى وَوَايَةَ ، فَقَالَ الْوَحْشِيُّ^(١٢٦) : هَذَا شَرُّ شَدِيدٍ لَعَلِّي لَا أَقْدِرُ عَلَيْهِ ، فَزَلْتَ ، إِنْ اللَّهُ لَا يُغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيُغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ^(١٢٧) .. ، فَقَالُوا : نَخَافُ أَنْ لَا نَكُونَ مِنْ أَهْلِ الْمَشِيئَةِ ،

فنزلت ، إن الله يغفر الذنوب جميعاً ،^(١١٨) فأقبلوا مسلمين ..^(١١٩)

وقال الإمام البيضاوي : وتقيده بالتوبة خلاف الظاهر ونذل على إطلاقه فيما عدا الشرك ، قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ ﴾ ، والتعليل بقوله : إنه هو الغفور الرحيم على^(١٢٠) المبالغة^(١٢١) ..

التعليق :

١ - عرض المؤلف رأي العلماء في الفرق بين (مَنْ) التبعضية ، (مَنْ) التيسية فذكر كلام الرضى في الكافية حول الفرق بينهما بأن (مَنْ) التيسية تعرف بأن يكون قبل (مَنْ) أو بعدها منهم يصلح أن يكون المجرور بها تفسيراً لما قبلها . وهذا هو ما اتفق عليه العلماء في كتب اللغة والنحو .

ولكنه حدث خلاف بين العلماء في كتب الأصول والفقه بسبب معنى (مَنْ) وكونها بين التبعيض والبيان .

فالعلماء التي وضعت لـ (مَنْ) في اللغة متصورة لا عن طريق الجوهر والأساس فيها وإلا كانت أصلية فيها . فمثلاً في قوله تعالى : ﴿ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ﴾ (التور ٥٥) قبل : إن (مَنْ) بيانية ، أي الذين هم أنتم ، لأن الخطاب للمؤمنين ، فهذا لم يتصور فيها التبعيض . (البرهان في علوم القرآن ج ٤ ص ٤١٧) ، وقد يتصور فيها التبعيض ويقدر الخطاب عاماً للمؤمنين وغيرهم ، ومن هنا كان الخلاف بين أبي حنيفة وصاحبه في المسألة التي ذكرها ابن كمال باشا في رسالته هذه ، وأيضاً بين علماء اللغة .

ثم نجد الأخفش في كتابه معاني القرآن (ج ٢ ص ١٤٣) يقول في قوله تعالى : ﴿ يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا ثَبَّتِ الْأَرْضُ مِنْ بَقْلِهَا وَقِثَاقِهَا ﴾ ، وإن شئت جعلته على قوله : ما رأيت من أحد ، تريد ما رأيت أحداً ، وهل جاءك من رجل ، تريد : هل جاءك رجل ، فهو بذلك جعل (مَنْ) زائدة في الآية ، ولكن الحقيقة كما بين ابن كمال في الرسالة ، أن (مَنْ) هنا بيانية ، ذلك أن الآية أولاً تشير إلى ما تنبت الأرض من بقلها وقثاقها إجمالاً وعماماً في الاسم الموصول (ما) دون بيان وإيضاح جنس المزروع وذلك في قوله (يخرج لنا مما تثبت الأرض) فجاءت الآية بعد ذلك ببيان ما يراد جنسه بقوله تعالى (من بقلها وقثاقها) ، ولم يذكر المفعول للفعل (يخرج) لتعظيم شأنه عند اليهود ، وهو القهوم من سياق الآية كما أنه إذا جعلنا المفعول محذوفاً على تقدير (شيئاً) كما قال الأخفش لزم على ذلك وجود (مَنْ) لتكون هي ومجرورها صفة للمحذوف ، وفي هذه الحال ، هي بيانية أيضاً لأنها

بيئت وأوضحت المفعول به ، ففي ما يؤكد أنها بيانية - كما قال العلماء - بأن ما بعدها يصدق على ما قبلها ، ومن ثم كان القول بأنها زائدة ضعيفاً .

٢ - (مِنْ) بين التبعيض والزيادة :

قال سيبويه : لا تزداد (مِنْ) إلا في النفي ، ورد عليه الرضی قائلًا : (فلو قال : في غير موجب كان أسد) .

والخلاصة أن علماء اللغة والنحو اتفقوا على أن (مِنْ) لا تزداد إلا في كلام موجب .

وأمام هذا يلزم أن نقول : إن زيادة (مِنْ) جاء لمعنى ، إلا أن الكلام يخلو من هذا المعنى الذي زيدت فيه (مِنْ) من أجله ، لأننا إذا لم نقل بهذا ألزم على زيادة (مِنْ) في القرآن الكريم زيادة حرف بدون معنى وهذا باطل .

هذا وإن كانت زائدة ، فإن المعاني التي وضعت لها متصورة فيها لا عن طريق الجوهر والأساس ، ولهذا اشترط النحاة في زيادة (مِنْ)

١ - أن يكون ما دخلت عليه نكرة عامة .

٢ - أن تكون في غير موجب ، لأن التبعيض في أصل الوضع والمراد من زيادتها نفي التبعيض فيسلط النفي على معنى التبعيض المستفاد منها فيتأكد المعنى المراد ، وهذا كما في قوله تعالى : ﴿ وما تسقط من ورقة إلا يعلمها ﴾ (الأنعام ٥٩) ، لهذا لا يرى سيبويه وجهور النحاة زيادة (مِنْ) في موجب ، لأن استغراق الجنس في موجب محال ، إذ لا يتصور مجيء جميع الناس في مثل : جاءني من رجل وينصور ذلك في النفي وهذا في مثل : ما جاءني من رجل فلا تقول : جاءني من رجل وهذا هو الصواب وما أجمع عليه النحاة ، بخلاف ما قاله الأخفش من جواز زيادة (مِنْ) في موجب ، واحتج بقوله تعالى : ﴿ وآمنوا به يغفر لكم من ذنوبكم ﴾ (الأحقاف ٣١) لأن هذه الآية تتعارض على رأيه مع قوله تعالى : ﴿ إن الله يغفر الذنوب جميعا ﴾ (الزمر ٥٣) كما احتج أيضاً بقوله تعالى : ﴿ ونكفر عنكم من سيئاتكم ﴾ (البقرة ٢٧١) وهذا هو ما جاء في كتاب المعاني (ج ١ ص ٩٩) : (فإن قلت : إما يكون هذا في النفي والاستفهام فقد جاء في غير ذلك ﴿ ونكفر عنكم من سيئاتكم ﴾ وقد مال إلى رأي الأخفش ابن مالك واستشهد بقول عائشة - رضي الله عنها - (كان يصلي جالساً فيقرأ وهو جالس فإذا بقي من قراءته نحواً من كذا) : [شواهد التوضيح من ص ١٢٥ - ١٢٨] فزيادة (مِنْ) في الآية (يغفر لكم من ذنوبكم) على رأي الأخفش لا مبرر له والصواب هو ما ذهب إليه النحاة .

والواقع أن النحاة أيضاً أخطأوا في فهم معنى التبعيض به (مِنْ) مما حمل الأخفش على التوفيق بين الآيتين دفعاً للتعارض .

وابن كمال في رسالته هذه أوضح محل النزاع والخلاف بين البصريين والأخفش حول زيادة (من) في اللوجب .

والسبب المباشر في ضعف رأي الأخفش هو مبنى الكلام بينه وبين النحاة والمفسرين ، حيث إنهم اعتبروا معنى (من) في الآية (يغفر لكم من ذنوبكم) التبعية الشاملة لما هو في ضمن الكلية ، بمعنى أن الله تعالى ، يغفر لكم بعض ذنوبكم لما في ضمن الذنوب جميعاً ، فلا تنافي التبعية الكلية ، فاحتاج الأخفش إلى أن يحمل (من) وهي على هذا المبنى على الزيادة للتوفيق بين هذه الآية وبين الآية : ﴿ إن الله يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعاً ﴾ ، فلو أن الأخفش بنى كلامه على مبنى الكلام الذي أوضحه ابن كمال في رسالته هذه وثبّن به فساد اتجاه النحاة وضعف رأي الأخفش بأن التبعية هنا تنافي الكلية ، إذ المراد من بعض ذنوبكم : الذنوب التي هي في حق الله تعالى ، ولا تشملها الذنوب التي هي في حق العباد فكلها يطلق عليها لفظ الذنوب ، وهذا إذا كان الخطاب للمؤمنين ، أما الكفار فإن الإسلام يحب ما قبله : ﴿ إن الله يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعاً ﴾ .

ومن ثمّ كان الصواب مع سبويه وجمهور النحاة من جهة وليس معهم من جهة توجيه مبنى الكلام حول معنى (من) في الآية الكريمة ﴿ يغفر لكم من ذنوبكم ﴾ للتوفيق بينها وبين الآية ﴿ إن الله يغفر الذنوب جميعاً ﴾ .

٣ - التكثير والتبعض :

عرض المؤلف آراء العلماء حول التكثير الذي يراد به التبعض ، وذكر أن (ليلا) في قوله تعالى : ﴿ سبحان الذي أسرى بعبده ليلاً ﴾ للتقليل ، وبين رأي الطنطاوي في أن التكثير في (ليلا) لتطليل المدة وأنه أسرى به في بعض الليل .

ثم بين رأي الجرجاني في تكثير لفظ (حياة) في الآية الكريمة ﴿ ولكم في القصص حياة ﴾ بأن المراد من التكثير التبعض في الأفراد والأجزاء وكذلك رأي الزمخشري في الكشف أما التبعض بـ (من) فأبداً يكون في الأجزاء ، كما بين رأي السيد الشريف الجرجاني الذي قصر التكثير على التبعض في الأفراد وبهذا أظهر ابن كمال آراء العلماء حول أن التكثير يراد به التبعض وقد يراد به التقليل ، واستعماله في التبعض باعتبار تضمنه التقليل ، كما أنه قد يراد به التعظيم ، كما في تكثير (ليلا) .

وبهذا ظهر لنا أن ابن كمال بعد من المجتهدين الذين قرأوا الأصول والفروع من العلوم ما هباً لهم أدوات الاجتهاد ■



● الهوامش ●

- (١) الشقائق العمانية . بيروت . دار الكتاب العربي ١٣٩٥ ص ٢٢٦ .
- (٢) الفوائد البية في تراجم الحنفية . مصر السعادة ١٣٢٤ هـ ج ١ ص ٤٠٩ .
- (٣) المرجع السابق .
- (٤) مجلة المختصر . المجلد السابع ١٤٠٦ هـ - دمشق . هامش .
- (٥) الفوائد البية ص ٢٢ .
- (٦) المرجع السابق .
- (٧) الشقائق العمانية ص ٢٢٦ والطبقات السنية في تراجم الحنفية ص ٢٢٦ - ٢٢٧ .
- (٨) رسائل في اللغة لناصر الرشيد ط النادي الأدبي بالرياض ١٤٠١ هـ / ١٩٨٠ م .
- (٩) الطبقات السنية في تراجم الحنفية ص ٤١٢ والفوائد البية في تراجم الحنفية ص ٤١٢ .
- (١٠) الطبقات السنية ص ٤١١ وتاريخ الدولة العثمانية ص ٧٦ - ٧٧ .
- (١١) (اعلم) سقط من (٣) .
- (١٢) هو علي بن محمد بن علي المعروف بالشريف الجرجاني (ت ٨١٦ هـ) .
- انظر الاعلام . بيروت . دار العلم للملايين ١٩٨٤ ج ٥ ص ٧ .
- (١٣) يشارف في جميع النسخ .
- (١٤) حيث قال : (ذكر في شرح الكافية) بزيادة (ذكر) في (٥) .
- (١٥) (أي تعرف) بزيادة (تعرف) في (٣) ، (٥) ، (٦) وهي من كلام المؤلف .
- (١٦) (وبعدها في (٣) .
- (١٧) في الكافية : (وبلغ اسم ذلك المجرور) .
- (١٨) (ولـ (عشرين) في جميع النسخ فيما عدا الأصل وهو موافق لما جاء في الكافية .
- (١٩) (في قولك عشرون من الدراهم) سقط من النسخ كلها وهي في شرح الكافية ، (انظر شرح الكافية . بيروت . دار الكتب العلمية ١٣٠٠ هـ ج ٢ ص ٣٢٢) .
- (٢٠) في الكافية : (لصحة إطلاق اسم المجرور) .
- (٢١) لصحة إطلاق المجرور على العشرين في (٦) ، (على عشرين) في (٣) ، (٥) .
- (٢٢) (التبعيض) في جميع النسخ وفي (١) . للتبعيض .
- (٢٣) (وهو) في (٦) .
- (٢٤) (التبعيض) في (٥) .
- (٢٥) (في قوله) في (٢) ، (٣) ، (٤) ، (٥) .
- (٢٦) (وللتلليل) في (٣) ، (٥) ، (٦) .
- (٢٧) الآية الأولى من سورة الاسراء .
- (٢٨) (كان في بعض أجزاء الليل) في (٣) وفي حاشية الشريف الجرجاني (ليلة واحدة) استأنول .
- دار سعادات - مطبعة عثمانية ١٣١٠ هـ ص ١٦٧ .

- (٢٩) حاشية السيد الشريف الجرجاني على المطول . ص ١٦٧ .
- (٣٠) هو أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني ، الحوي اللغوي مؤسس علم البيان وصاحب أسرار البلاغة ودلائل الإعجاز (ت ٤٧١ هـ) . انظر شذرات الذهب - بيروت ط ثانية . دار المسيرة ١٣٩٩ هـ ج ٣ ص ٣٤٠ .
- (٣١) (في قوله تعالى) سقط من (٢) ، (في) سقط من (٦) .
- (٣٢) العبارة (في) (٢) ، (٦) : على أن تلك الحياة المهموم بقله ، وفي (٦) : (للدلالة على تلك الحياة الوهم بقله) .
- والعبارة في الدلائل هي : (لما كان الإنسان إذا علم أنه إذا قُتل قُتل ، ارتدع بذلك عن القتل فسلم صاحبه ، وصارت حياة هذا المهموم بقله في مستأنف الوقت مستفادة بالفصاح .. إلخ . (دلائل الإعجاز . مصر ط دار المنار ١٣٧٢ هـ ص ٢٢٤) .
- (٣٣) العلامة الزمخشري ، هو جابر الله أبو القاسم محمد بن عمر الخوارزمي المحدثي ، صاحب الكشف ومصفحات أخرى معروفة (ت ٥٣٨ هـ) (الأعلام للزركلي ج ٧ ص ١٧٨) .
- (٣٤) تفسير الكشف . بيروت . دار الكتاب العربي ١٣٦٦ هـ ج ٢ ص ٦٧٣ .
- (٣٥) (فإن قلت) سقط من (٥) .
- (٣٦) (تعالى) زيد في (٣) .
- (٣٧) الآية ١٠٥ من سورة الأنبياء .
- (٣٨) الواو سقطت من (٥) ، (٦) .
- (٣٩) (وزبور) بدون ألف في (٣) .
- (٤٠) الواو سقطت من (٥) .
- (٤١) من أول قوله : (وهي الكتب ، وأن يريد ما ذكر فيه رسول الله - ﷺ - من الزبور) سقط من (٥) .
- (٤٢) تفسير الكشف ج ٢ ص ٦٧٣ .
- (٤٣) وهي الآية ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَسْخَر قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ عَسَىٰ أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ وَلَا نِسَاءٌ مِنْ نِسَاءٍ عَسَىٰ أَنْ يَتَّخِذْنَ خَيْرًا مِنْهُنَّ ۚ .. الآية ﴾ الآية ١١ من سورة الحجرات .
- (٤٤) (أي أن يراد .. بزيادة (أي) في (٦) .
- (٤٥) (بعض) سقط من (٢) .
- (٤٦) (الشياخ) ، في (٢) ، (٣) ، (٥) ، (٦) .
- (٤٧) تفسير الكشف ج ٤ ص ٣٦٨ .
- (٤٨) (أيضاً) سقط من (٦) .
- (٤٩) (والاختصاص) في (٢) .
- (٥٠) (يله) في (٢) ، (٦) .
- (٥١) (النعيرية) في (٦) .

(٥٢) (بدل) في (٥) .

(٥٣) (في) سقط من (٣) .

(٥٤) (الآية - رقم (٣) من سورة البقرة .

(٥٥) تفسير الكشاف ج ١ ص ٤٠ .

(٥٦) (التبعية - هو) سقط من (٢) .

(٥٧) (برشدك) بزيادة الكاف في جميع النسخ فيما عدا الأصل . .

(٥٨) تعبير المؤلف بكلمة (زيادة) في عبارته : (وأجداً برشد إليه زيادة ، من ، التبعية في قوله تعالى :

﴿ وَأَمَّا بِهِ يَبْغُزُ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ ﴾ لا يعني أنّ (من) زائدة في الآية مثل زيادتها في سياق النفي ،

وإنما يعني أنّ سقوط (من) من الآية ينفوت علينا القصد وهو أنّ المخطويع بالإيمان بعض الذنوب ،

وهي الذنوب التي هي في حق الله . .

(٥٩) (به) سقط من الأصل ، وفي (٢) : (بغض لكم من ذنوبكم) .

(٦٠) الآية ٣١ من سورة الأحقاف .

(٦١) (عن) سقط من (٥) .

(٦٢) تفسير الفيضاني ، مصر ، ط أولى مطبعة البابي الحلبي ١٣٥٨ هـ ج ٢ ص ٣١٠ .

(٦٣) (ولا يتيسر) في (٢) - (وما يتيسر) في (٥) .

(٦٤) هو الإمام أبو حنيفة ، النعمان بن ثابت (٨٠ - ١٥٠ هـ) انظر الأعلام للزركلي ج ٨ ص ٣٦ .

(٦٥) بقصد بصاحبه : أبو يوسف ، يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصاري (١١٣ - ١٨٢ هـ) ومحمد

بن الحسن الشيباني (١٣١ - ١٨٩ هـ) .

(٦٦) كتاب الهداية للإمام العلامة برهان الدين أبي الحسن علي بن أبي بكر عبد الجليل الرشدي المرعشي .

شيخ الإسلام (ت ٥٩٣ هـ) .

(٦٧) انظر كتاب الهداية في كتاب شرح فتح القدير للإمام كمال الدين محمد بن عبد الواحد المعروف

بأبي القاسم الخنفي (ت ٨٦١ هـ) .

مصر - ط أولى ١٣١٦ هـ ج ٣ ص ١٠٧ .

(٦٨) هو صدر الشريعة الأصغر ، عبد الله بن مسعود بن محمود بن أحمد الشيرازي البخاري الخنفي

(ت ٧٤٧ هـ) .

(انظر الأعلام للزركلي ج ٤ ص ١٩٧) .

(٦٩) (تقدير) في (٦) .

(٧٠) (قالا) في الأصل فقط (١) .

(٧١) (البعض) في (٢) .

(٧٢) التوضيح في حل غوامض التنقيح ، مصر ، ط الطبعة الحثيرة المصرية ١٣٠٦ هـ ج ١ ص ٢٦٤ .

(٧٣) (تقرير) في الأصل فقط (١) .

(٧٤) في جميع النسخ (البيان) ولم تظهر (أل) من لفظ (البيان) في (٣) لسقوطها في التصوير .

- (٧٥) الضنازالي ، هو مسعود بن عمر بن عبد الله ، سعد الدين (ت ٧٩٣ هـ) .
 (انظر الأعلام للزركلي ج ٦ ص ٣١٩) .
- (٧٦) التلويح ، شرح على التوضيح . مصر . المطبعة الخيرية المصرية ١٣٠٦ هـ . ج ١ ص ٢٦٦ - ٢٦٧ .
- (٧٧) الآية ٣١ من سورة الأحقاف .
- (٧٨) الآية ٥٣ من سورة الزمر .
- (٧٩) (بأن قالوا) في الأصل فقط ، (إلى أن قالوا) في بقية النسخ .
- (٨٠) (أحد) سقط من (٥) .
- (٨١) التوضيح في حل شواغل التصحيح وبه حاشية على التلويح ج ١ ص ٢٦٦ - ٢٦٧ .
- (٨٢) (بغفران) في (٣) .
- (٨٣) (بعض) من (٦) .
- (٨٤) انظر هامش رقم (٨١) وقد تكررت عبارة (بل عدم لغفران بعضها بنافض لغفران كلها) في (٢) .
- (٨٥) (القول) في (٥) .
- (٨٦) (التبعية) في (٢) .
- (٨٧) (الشاملة للكلمة) سقط من (٣) ، (٥) ، (٦) .
- (٨٨) (بأشهارهم الاحتياج باحتياهم) بزيادة (باحتياهم) في (٢) ، (٣) .
- (٨٩) (ثم إن) سقط من (٦) .
- (٩٠) نسب هذا الكتاب (المقاليد) إلى الجندي أو الحنجدي ، وهو أحمد بن محمود بن عمر بن قاسم شرف الدين تاج الدين (ت ٧٠٠ هـ) صاحب الأقييد في شرح الفصول ، المقاليد في شرح المصباح للمطري في نقد ورد التعريف به في الأزهري (ج ٤ ص ٤١٤) ، وفي بروكلمان : المقاليد لتاج الدين الجندي (مكتبة اسكوريال) (٢٥٩) .
- (٩١) هو الأخفش الأوسط ، سعيد بن مسعدة الجماشمي (ت ٢١٥ هـ) .
- (٩٢) الإيضاح لأبن الحاجب ، بغداد ط. العالي ١٩٨٢ ج ٢ ص ١٤٣ .
- (٩٣) (فهي غريبة) في (٢) ، (وهو) في (٣) .
- (٩٤) انظر الهامش رقم ٨٩ .
- (٩٥) (أيضاً) سقط من (٢) .
- (٩٦) (لا التبعية الشاملة ..) في (٦) ، (الشاملة) سقط من (٢) .
- (٩٧) (في الجن) سقط من (٢) .
- (٩٨) (عطاب) سقط من (٢) .
- (٩٩) (الجمع) في (٣) .
- (١٠٠) (على أن يكون عطاب البعض وأزاد القوم الآخر) في (٢) .
- (١٠١) (آخر) في جميع النسخ ، وهو صواب ، كما حكى ثعلب أن العرب تقول : بأيها القوم كفوا وكف

عنا ، على اللفظ وعلى المعنى ، ولكنني أثرت الأوضح وهو اعتبار المعنى ، فبحث بالجمع (آخرين) كما جاء في القرآن الكريم : ﴿ وَأَعَانَهُ عَلَيْهِ قَوْمٌ آخَرُونَ ﴾ (الفرقان - ٢٥) .

(١٠٢) (في تفسير سورة إبراهيم) في (٥) ، (٣) .

(١٠٣) (وبين) بدون (ما) في (٥) ، (٦) ، (٣) .

(١٠٤) (فاضطرب) في (٣) .

(١٠٥) (اعتبره) في (٣) ، (٥) .

(١٠٦) (الذنوب) في (٣) ، (٥) .

(١٠٧) تفسير البضاوي ج ٢ ص ٥٠٦ ، وفي الأصل (تفرقة بين الخطأ) .

(١٠٨) تفسير البضاوي ج ١ ص ٤٣٥ .

(١٠٩) (ولا يذهب) في (٢) ، (٣) ، (٥) ، (٦) .

(١١٠) (للكفرة) في (٢) ، (٣) ، (٥) ، (٦) .

(١١١) الآية ٣٨ من سورة الأنفال .

(١١٢) يقال له : ابن الكلبي ، أبو النضر بن هشام بن أبي النضر ، كان من أعلم الناس بعلم الأنساب ولد بالكوفة وتوفي بها سنة ١٤٦ هـ (انظر الأعلام ج ٦ ص ١٣٣) .

(١١٣) الآية ٦٨ من سورة الفرقان .

(١١٤) (الآية) في (٢) ، (٥) ، (٦) .

(١١٥) الآية ٦٠ من سورة مريم .

(١١٦) (أل) في (الوحشي) ليست للتعريف ، وإنما هي للعهد للذكره من قبل .

(١١٧) الآية ٣٨ ، ١١٦ من سورة النساء .

(١١٨) الآية ٥٣ من سورة الزمر .

(١١٩) البحر المحيط ، لأبي حيان (ت ٦٥٤ هـ) الرياض - مكتبة ومطابع النصر الحديثة ١٣٢٩ هـ ج ٣ ص ٢٦٨ .

(١٢٠) (على حقيقة المبالغة) في (٧) .

(١٢١) تفسير البضاوي . مصر . الخليلي ١٣٨٨ هـ ج ٢ ص ٣٢٥ .

● المراجع ●

- (١) القرآن الكريم
- (٢) الاسترهابدي . محمد بن الحسن - رضى الله (٦٨٦ هـ) شرح الكافية - بيروت - دار الكتب العلمية ١٣٠٠ هـ .
- (٣) بروكلمان . كارل (١٣٧٥ هـ) تاريخ الأدب العربي . أنطالي ايمي بربل ليدن سنة ١٩٤٣ م .
- (٤) البضاوي - عبد الله بن عمر بن محمد بن علي الفارسي الشيرازي (٦٨٥ هـ) تفسير البضاوي - مصر ، ط أولى شركة الباني الخليلي ١٣٨٥ هـ .

- (٥) الشاذلي . مسعود بن عمر بن عبد الله . سعد الدين (ت ٧٩٣ هـ) التلويح على شرح التوضيح . مصر . المطبعة الخيرية المصرية ١٣٠٦ هـ .
- (٦) الطي الغزي - تقي الدين بن عبد القادر الجيمي (ت ١٠١٠ هـ)
- (٧) الطبقات السنية - تحقيق عبد الفتاح الحلو - مصر ، ط المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ١٣٩٠ هـ .
- (٨) الجرجاني - أبو بكر عبد القاهر (ت ٤٧١ هـ) دلائل الإعجاز - مصر ، ط دار المعارف ١٣٧٢ هـ .
- (٩) ابن الحاجب . الشيخ عثمان بن عمر أبو عمرو (ت ٦٤٦ هـ) الإيضاح - تحقيق موسى بني العليل - بغداد - مطبعة العالي ١٩٨٢ م .
- (١٠) أبو حيان - محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان (ت ٦٥٤ هـ) - البحر المحیط - الرياض - مكتبة ومطابع النصر الحديثة ١٣٢٩ هـ .
- (١١) الرشيد . ناصر سعد . رسائل في اللغة لابن كمال باشا . الرياض ط النادي الأدبي ١٩٨٠ م .
- (١٢) الزركلي - خير الدين - الأعلام - بيروت - دار العلم للملايين ١٩٨٤ م .
- (١٣) الزمخشري - جبار الله أبو القاسم محمود بن عمر الخوارزمي الحنظلي (٥٣٨ هـ) تفسير الكشاف - بيروت - دار الكتاب العربي ١٣٦٦ هـ .
- (١٤) الشريف الجرجاني - علي بن محمد بن علي (ت ٨١ هـ) حاشية السيد علي المطول - استانبول ط دار سعادات - مطبعة عثمان ١٣١٠ هـ .
- (١٥) صدر الشريعة الأصغر - التوضيح في حل غوامض التفتيح وعليه التلويح للشاذلي . مصر - ط المطبعة الخيرية المصرية ١٣٠٦ هـ .
- (١٦) طاشكيري زادة - أحمد بن مصطفى (ت ٩٦٨ هـ) الشقائق النعمانية - بيروت - دار الكتاب العربي ١٣٩٥ هـ .
- (١٧) اللكنوي . محمد عبد الخي بن محمد عبد الحليم الأنصاري الهندي أبو الحسنات (ت ١٣٠٤ هـ) الفوائد البية في تراجم الحنفية . مصر - السعادة سنة ١٣٢٤ هـ .
- (١٨) مجلة المقنن - دمشق ١٩٠٦ م .
- (١٩) محمد فريد بك (ت ١٣٣٨ هـ) تاريخ الدولة العثمانية - بيروت - دار الجليل ١٣٩٧ هـ .
- (٢٠) المرغيناني - برهان الدين ، أبو الحسنات . علي بن أبي بكر عبد الجليل (ت ٥٩٢ هـ) كتاب الهداية في كتاب فتح القدير للإمام كمال الدين محمد بن عبد الواحد المعروف بابن القيم (ت ٨٦١ هـ) مصر ، ط لوت ١٣١٦ هـ .

